الأمم المتحدة S/2008/568

مجلس الأمن

Distr.: General
21 August 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/425)، أطلب بموجب هذه الرسالة إلى مجلس الأمن أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ففي رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وموجهة إليّ، طلب رئيس مجلس وزراء لبنان إلى مجلس الأمن أن يمدد ولاية القوة لمدة عام واحد دون تعديلها.

وقد وصل القوام الإجمالي للأفراد العسكريين، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، إلى ٢٤٨ ١٢ فرداً. وهذا العدد يشمل ٧٠٥ ١٠ أفراد من القوات البرية للقوة المنتشرة في قطاعين، و ٣٢٣ ١ فرداً من الأفراد العاملين في فرقة العمل البحرية، بالإضافة إلى ١٩٤ ضابط أركان في مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، و ٤٥ ضابط أركان في مقر قيادة القطاعات، و ١٧ عنصراً وطنياً من عناصر الدعم. وستُوفد في المستقبل القريب وحدات أخرى من إندونيسيا وماليزيا، إلى جانب بضع وحدات متخصصة ممتازة. وقد جرى تعزيز العنصر المدني للقوة، فأصبح قوامه الآن ٣٢٥ موظفاً دولياً و ٦٢٧ موظفاً وطنياً.

وأعرب عن امتناني للبلدان السبع والعشرين المساهمة بقوات والتي تتألف منها القوة، لما تبديه من التزام مستمر. فهذا الالتزام المقترن بإقامة شراكة قوية لبناء السلام مع القوات اللبنانية المسلحة قد أتاح نجاح تنفيذ الجوانب الرئيسية العديدة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولكن، بما أن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تدنو من موعد انتهائها، من الواضح أن هناك المزيد من العمل الذي ينبغي إنجازه.

وما فتئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تضطلع بدور حاسم الأهمية في ضمان تحقيق السلام والاستقرار في جنوب لبنان، إضافةً إلى الاحترام التام للخط الأزرق. إذ تواصل

210808 210808 08-46872 (A)

القوة، بموجب شروط ولايتها، اتخاذ كل الإجراءات الضرورية، حسبما تراه في حدود قدراتها، لضمان عدم استخدام المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني في تنفيذ أنشطة عدائية.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات اللبنانية المسلحة جهودها الرامية إلى ضمان خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من وجود غير مأذون به من أفراد مسلحين وعتاد وأسلحة. والتعاون بين القوة والقوات اللبنانية المسلحة هو ركن أساسي من أركان ولاية القوة، على النحو المبين في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والمكرر في القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧). وكما أشرت في تقارير سابقة مقدمة إلى مجلس الأمن، تتعرض القوات اللبنانية المسلحة لضغوط كبيرة ناجمة عن اضطلاعها بمسؤوليات أمنية عديدة في جميع أرجاء البلد. وأعرب عن أملي في أن يسهم ما جرى مؤخرا من تشكيل حكومة جديدة في تحسين الوضع الأمني بوجه عام، الأمر الذي سيسمح أن تعود، في المستقبل القريب، إلى جنوب لبنان وحدات القوات المسلحة التي أعيد نشرها لحفظ الأمن في مناطق أخرى من البلد. وأؤكد هنا ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى القوات المسلحة حتى تغدو مؤسسة عسكرية أكثر فعالية ومزودة بالموارد اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها الكثيرة، بما فيها انتشارها حتى الخط الأزرق.

وأود كذلك أن أعرب عن عميق تقديري لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اللواء غرازيانو، ولجميع أفرادها العسكريين وموظفيها المدنيين، لما يضطلعون به من عمل في جنوب لبنان، خدمة للسلام.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية للقوة، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٥/٦٢، للحساب الخاص للقوة مبلغاً إجمالياً قدره ٦٥٠,٧٦ مليون دولار لتغطية تكاليف البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ستظل تكلفة تمويلها محصورة في حدود المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للقوة ١٤١ مليون دولار. ويصل حاليا مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بوحدات في القوة إلى ١٣,٩ مليون دولار. وقد سُددت تكاليف القوات والمعدات التي تملكها الوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي. وأناشد جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها كاملة وبسرعة بغرض سداد جميع المتأخرات المتبقية عليها.

وبناءً على المعلومات المقدمة أعلاه، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة ١٢ شهراً إضافية تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون